

Date: 16/11/2025

التاريخ: 2025/11/16

Ref:

SFT/CM/RE/029/25

الإشارة:

To: Boursa Kuwait Stock Exchange Co.
Kuwaitالسادة/ شركة بورصة الكويت للأوراق المالية
المحترمين
دولة الكويت

الموضوع: الإفصاح عن الدعاوى والأحكام القضائية الخاص
Subject: Disclosure of Lawsuits and Court Judgments
بإحدى الشركات التابعة (الصفاة القابضة)
related to one of the subsidiaries (Al Safat Holding)

With reference to the above subject, and the requirements of chapter four module 10 (Disclosure and Transparency) of the executive bylaws of law No. 7 of 2010, regarding the regulation of securities activity as amended, attached is the disclosure of Lawsuits and Court Judgments.

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه وعملاً بأحكام الفصل الرابع من الكتاب العاشر (الافصاح والشفافية) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما، نرفق لكم نموذج الإفصاح عن الدعاوى والأحكام القضائية.

Sincerely...

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام...



زياد طارق المخيزيم

نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

Zeyad Tareq Al Mukhaizeem

Vice Chairman & CEO

• نسخة الى هيئة أسواق المال .



نموذج الإفصاح عن الدعاوى والأحكام القضائية	
التاريخ	2025/11/16
اسم الشركة المدرجة	شركة الصفاة للاستثمار ش.م.ك.ع
رقم القضية	2024/5408 تجاري مدني كلي حكومة أسواق مال/6 2024/ 153,154 استئناف تجاري أسواق مال/2
موضوع القضية	بطلان عقد بيع أسهم مؤرخ 2007/5/30
تاريخ الحكم	2025/11/13، والمستلم من قبل الشركة التابعة بتاريخ 2025/11/16.
المحكمة التي أصدرت الحكم	محكمة الاستئناف
أطراف الدعوى	شركة الصفاة القابضة - شركة تابعة مملوكة بنسبة 99% (مستأنف ضدها) مصفى شركة صخر لتقنيات الحاسبات سابقاً وأخرون (المستأنف).
الحكم لصالح	لا ينطبق حالياً.
منطوق الحكم أول درجة	حكمت المحكمة في مادة تجارية ببطلان عقد بيع الأسهم المؤرخ 2007/5/30 بطلاناً مطلقاً، والزام المدعى عليه الثاني بأن يؤدي لشركة الصفاة القابضة مبلغ 2 مليون 880 ألف د.ك (مليونان وثمانمائة وثمانون ألف دينار كويتي). كما ألزمته المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة.
منطوق حكم الاستئناف	حكمت المحكمة بإلغاء حكم أول درجة المستأنف والمبين أعلاه، والقضاء مجدداً بإعادة الدعوى الى محكمة أول درجة للفصل في الطلبات الاحتياطية الختامية.
منطوق حكم التمييز	لا يوجد.
الأثر المتوقع على الشركة نتيجة الحكم	لا يمكن تحديد الأثر المالي حالياً.